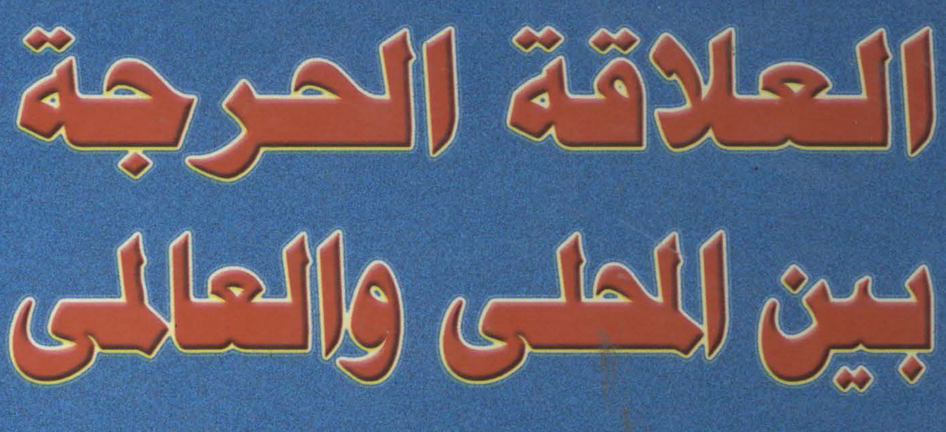


العلاقة الحرجة بين المحلى والعالمى

فى بيئة الأمن القومى المصرى

دكتور / جهاد عودة

رئيس التحرير : د. أحمد شوقى
مدير التحرير : أحمد أمين

كراسات مستقبلية



المكتبة الأكاديمية

كراسات مستقبلية

سلسلـــة غير دوريـــة تصـــدرها المكتبـــة الأكاديميـــة تعنى

بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلي

رئيس التحرير أ.د. أحمد شوقي مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات :

المكتبـــة الاكاديميـــة

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)



المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

الحاصلة على شهادة الجودة

ISO 9002

Certificate No.: 82210

03/05/2001



العلاقة الحرجة بين المحلي والعالمي

في بيئة الأمن القومي المصري

العلاقة الحرجة بين المحلى والعالمى

في بيئة الأمن القومي المصري

تأليف

د. جهـاد عـودة

أستاذ العلاقات الدولية - جامعة حلوان

محمد عبد العظيم الشامي

مدرس مساعد العلاقات الدولية - جامعة حلوان



الناشر

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠٠٥

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٥م - ١٤٢٥هـ

المكتبـة الأكاديميـة

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

هذه السلسلة

تزايدت فى السنوات الأخيرة ، عمليات إصدار كراسات تعالج فى مقال تفصيلى طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً مهماً . وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة ، فى عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات .

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبيا بالمقارنة بالكتب ، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار . ولأهمية الدراسات المستقبلية فى هذه الفترة التى تشهد تشكيلاً متسارعاً لملامح عالم جديد ، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ / أحمد أمين لإصدار « كراسات مستقبلية » كسلسلة غير دورية مع تشريفى برئاسة تحريرها .

والملامح العامة لهذه السلسلة ، التى تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تتلخص فى النقاط التالية :

- انطلاق المعالجة من توجه مستقبلى واضح (Future-oriented) أى أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعى للمعالجة ، حيث يستحيل استعادة الماضى ، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل .
- الالتزام بمنهج علمى واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجى ، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض .
- الابتكارية Creativity المطلوبة فى الفكر والفعل معاً ، فى زمان صارت النصيحة الذهبية التى تقدم فيه للأفراد والمؤسسات : تجدد أو تبدد Innovate or evaporate !!
- الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم ، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة .
- مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أم فكرية مؤلفة أم مترجمة ، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development ، التى تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب ، بل والكون كله .

كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى ، التى لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى تحتفى به أدبيات التنمية الموصولة . إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة ، فكلاهما مدمر ومستحيل .

هذه الكراسة

تعكس إهتماماً قديماً بمصطلح طالعته فى مطلع تسعينيات القرن الماضى فى مجلة يو إس نيوز ، وظننته أمريكيا قبل أن اكتشف أن صياغته تعود إلى بعض الإقتصاديين اليابانيين فى عام ١٩٨٧ . هذا المصطلح هو الكومحلية Glofalism ، الذى يجمع بين كلمتى كوكبى أو عولمى global ومحلى local . ولقد سعدت بترحيب الصديق الدكتور جهاد عودة ، أستاذ العلاقات الدولية المعروف بمعالجته فى إحدى الكراسات المستقبلية . وللدكتور جهاد ، وهو الأستاذ ابن الأستاذ ، تقليداً أحبه كثيراً . فهو يأتى دائماً بتلميذ من تلاميذه ليشاركه فى الكراسة التى يقدمها ، فهو يقدم لنا هنا الابن محمد عبد العظيم الشامى ، المدرس المساعد بجامعة حلوان . شكراً للأستاذ والتلميذ على هذا التقليد الجميل .

لقد إختار المؤلفان ، بحكم التخصص ، معالجة المصطلح من زاوية الأمن القومى المصرى ، وهو أمر مطلوب بإلحاح . والباب مفتوح لمعالجات تتطرق إلى زوايا أخرى لتفاعل المحلى والعولمى فى هذه اللحظة التاريخية الملتبسة ، تلمسا للفرص وتلافيا للمخاطر .

احمــد شوقــي

يناير ٢٠٠٥

الموضـــوع | الصفحة

المحتـــويات

الموضـــوع	الصفحة

المقدمة :

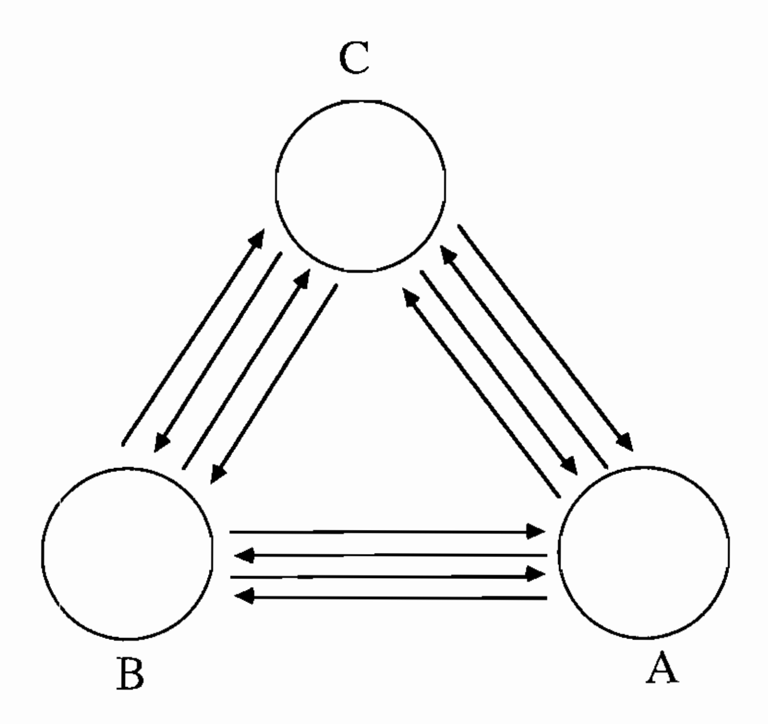
فى ظل المتغيرات الدولية والأحداث المتلاحقة أصبح مفهوم الأمن القومى من أهم الموضوعات ذات الصلة فى دراسات العلاقات الدولية ، ولقد أدت التغيرات في بيئة النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تحول فى هيكل النظام الدولى ، إذ تحول من نظام ثنائى القطبية إلى نظام قائم على الواحدية القطبية فبعد أن كانت معظم الدول تعتمد فى أمنها القومى على أحد القطبين آنذاك هما الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتى السابق ، أصبحت للولايات المتحدة نفوذاً غالباً في أنحاء العالم وربما حاسماً في بعض الأحيان والمناطق . وقد حدث تحول جوهرى فى مضمون التفاعلات الدولية من تفاعلات إستراتيجية قائمة فى الدولة والأحلاف Alliances إلى تفاعلات استراتيجية قائمة على التألفات الدولية السياسية Coalitions والتكتلات الإقليمية اقتصادية وخلق الشركات الكبرى من خلال الاندماج العضوى أو التنسيق السوقى .

فى هذا السياق ، تغير مفهوم الأمن القومى ومخاطر الأمن القومى للدول ، وكذلك المحددات المؤثرة فى أمنها القومى . حيث أدى هذا إلى بروز بيئة جديدة للأمن القومى ليست داخلية صرفة Internal أو خارجية فى الأساس External ، ولكن تعبر عن تفاعل العوامل وقوى محلية داخلية مع العوامل وقوى دولية عالمية ويطلق عليها «البيئة المحلية» Local Global Environment .

هذه الدراسة تضع نموذجا مقترحا للتعرف على ملامح هذه البيئة الجديدة والمخاطر التى قد تتولد داخلها من خلال وضع تطبيق على هذا النموذج على مخاطر بيئة الأمن القومى المصرى . هذا البحث ليس فقط مفهوميا وصفيا ولكن والأهم محاولة إرشادية لصبغ سياسة أمن قومى بشكل مؤسسى .

أولاً : النموذج المقترح :

قوام هذا النموذج على الاعتراف بالنزعة الاستقلالية للبيئة المحلية العالمية فهى بيئة ذات شخصية تفاعلية مستقلة Interactive Autonomous Identity . وما يظهر من الرسم الموضح ، هناك ثلاث بيئات لصانع القرار لابد من أخذها فى الاعتبار عند صنع القرار .



A البيئة الداخلية

B البيئة الخارجية

C البيئة المحلية/ العالمية

يشير هذا النموذج إلى التفاعل بين البيئة الداخلية للأمن القومى Internal Environment والتى نشير إليها بالرمز A والبيئة الخارجية للأمن القومى External Environment والتى نشير إليها بالرمز B ، بينما نشير للبيئة المحلية/ العالمية Global & Local بالرمز C .

هنا نقصد بأن البيئة C **ذات شخصية مستقلة تفاعلية** التالى :

١ - إن النظام الدولى الجديد لا ينفى فى الأساس أن هناك دول وحدود دولية والكثير من ظواهر عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

٢ - إن النظام الدولى الجديد هو جديد لتوافر معيارين : أولهما اختلاف شكل السيطرة الدولية . ثانيهما اختلاف فى مدى السيطرة داخل الوحدة الأساسية للنظام ألا وهى الدولة . المعيار الأول متعلق بتوزيع القوة داخل النظام الدولى ككل والمعيار الثانى مرتبط بتوزيع القوة داخل دولة فى حد ذاتها .

٣ - إنخفاض مستوى السيطرة داخل الدولة على سلوك الأفراد والجماعات والعمليات وربما المؤسسات المختلفة أدى إلى بروز اشتباك هذه التكوينات فى سلوك خارجى بشكل لم تصبح الدولة هى المتحكم الوحيد فيه .

٤ - إعادة توزيع القوة الدولية أدى إلى الانتفاء البنائى لمنطق القوة الدولية المسيطرة المتفردة الامبراطورية فى المجالات الأساسية كالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية .

٥ – ساهم هذان المعنيان فى تخليق مساحة من التفاعل الاجتماعى المؤسسى الدولى العابر للحدود أفقيا ورأسيا . بعبارة أخرى سواء بين الدول كوحدات فى النظام الدولى للقوة أو بين مستويات التنظيم الاجتماعى الدولى بين المهن والأنشطة أو المجالات .

٦ – هكذا تنبع ديناميكية هذا المجال الجديد من القدرة على التنظيم المستقل خارج الأطر التقليدية لنظم السيطرة لعالم الحرب الباردة .

أ - البيئة الداخلية للأمن القومى A

وتمثل البيئة الداخلية للأمن القومى المتغيرات الرئيسية التى من شأنها التأثير بشكل هام أو ملحوظ أو حاسم على مدى سيطرة الدولة على السكان أو على العمليات المؤسسية أو علاقات القوة والعنف . ومن ثم محددات البيئة الداخلية للأمن القومى A تتكون من :

١ – تأثير متغيرات العامل العسكرى .

٢ – متغيرات الإمكانات الاقتصادية .

٣ – تأثيرات البناء السياسى .

٤ – متغيرات القوى الاجتماعية .

١ - تأثير متغيرات العامل العسكرى داخل بيئة الأمن القومى:

ومن هنا وبالرغم من أن القوة الشاملة بدأت تتركز حول العوامل الاقتصادية ، والسياسية والتكنولوجية ، إلا أنها ما زالت تقوم على أساس استراتيجى ، وهو الأمر الذى يبرز دور متغير للعامل العسكرى فى تحقيق أهداف الدولة ، وفرض إرادتها . ويمكن قياس القدرات العسكرية من خلال العديد من العناصر ، إلا أننا سنركز هنا على عدد من العناصر . والتى تنقسم إلى قدرات «إمكانات» عسكرية تقليدية ، إمكانات عسكرية فوق تقليدية .

أ – الإمكانات العسكرية التقليدية تنقسم إلى :

١ – حجم الإنفاق العسكرى بالإضافة إلى طبيعة حجم الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الناتج القومى .

٢ – حجم القوات المسلحة «قوات عاملة – احتياطى – إجمالى قوات مسلحة – نسبة القوات المسلحة إلى إجمالى السكان» .

٣ – مستويات دفاعية التسليح «طائرات قتال – دبابات ....» .

٤ – الكفاءة القتالية «الكفاءة التنظيمية – الخبرة القتالية التراكمية – مدى العمل الاستراتيجى – وجودة صناعات حربية» .

ب - الإمكانيات العسكرية فوق تقليدية:

١ - القدرات الكيميائية .

٢ - القدرات البيولوجية .

٣ - صوواريخ استراتيجية .

وتنقسم مستويات قياس هذه المراحل إلى :

«إمتلاك فعلى - قدرات على الإمتلاك - ليس لديها قدرة على الإمتلاك» .

هذا فضلاً أن هناك مستوى متعلق بمدى تنظيم السلاح واستخدامه بشكل فردى أو جماعى .

٢ - متغيرات الإمكانات الاقتصادية فى بيئة الأمن القومى:

ويمكن أن نشير هنا إلى أن الإمكانات الاقتصادية ومتغيراتها فى بيئة الأمن القومى هى محصلة توظيف موارد الثروة الاقتصادية للدولة ، والتفاعل المناسب للسكان وهذه الموارد . وترتكز الإمكانات الاقتصادية فى الأساس على عدة عناصر رئيسية ولها مؤشرات قياسية .

تنقسم الإمكانات الاقتصادية إلى إمكانات متاحة فوراً ، إمكانات يمكن توفيرها بعد وقت محدد ، وأخرى يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلى ، وأخيراً إمكانات ينتظر الحصول عليها .

- فالإمكانات المتاحة فوراً ، هى الموارد الاستراتيجية التى لا يمكن استبدالها فى الصناعات المختلفة ، والتى تنتجها أرض الدولة فعلاً مثل المعادن - القطن - المطاط - وغيرها . وتعتبر المصانع القائمة فعلاً فى الدولة والجيش العامل وأسلحته ومعداته وتجهيزاته من أهم الإمكانات المتاحة فوراً .

- أما الإمكانات التى يمكن توفيرها بعد وقت محدد ، فهى موارد من النوع سابق الذكر ولكنها مخزونة ، وتحتاج لإعدادها إلى وقت محدد للغاية وتتضمن هذا النوع من الإمكانات - خطوط الإنتاج والمصانع والتى لا تعمل بكامل طاقتها ، وقطع الغيار اللازمة للإصلاح . كما تعتبر قوات الاحتياط التى يمكن استدعاؤها خلال هذه الفترة الزمنية طبقاً لخطط الاستدعاء والتعبئة ، وكذا المعدات والأسلحة والذخائر التى يمكن فك تخزينها خلال هذه الفترة .

- والقدرات التى يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلى ، هى أى قدرات مصنعة من النوعين السابقين ، يمكن إدخال بعض التعديلات عليها طبقاً لحاجة الدولة ، ويستغرق إحداث التعديل مدة أطول من المدة المحددة للنوع السابق .

فقد تضمن تعديل خطوط الإنتاج وتحويل بعض المعدات المدنية مثلاً إلى معدات حربية .

- قدرات يمكن الحصول عليها من خلال فترات تجريبية ، وبالتالى مما لا يمكن التخطيط لاستخدامها ضمن السياسات الاقتصادية ، ولكنها تزيد من قدرات الدولة .

والجدير بالذكر هنا أن مشاركة الدولة فى حركة التجارة الدولية ، ومدى ما يمكن هذه المشاركة من أهمية ، تعتبر أحد العوامل الهامة التى تدعم القدرات الاقتصادية للدولة .

وعلى هذا النحو يمكن تقسيم الدول وفقاً للقدرات الاقتصادية إلى خمس فئات هى :

١ - دول محدودة القدرات الاقتصادية ومتخلفة ، ويعتبر هذا النوع من الدول هو أضعفها اقتصادياً ، إذ تعتمد اعتماداً كلياً على غيرها من الدول .

٢ - دول محدودة القدرات الاقتصادية ومتقدمة . ويعتمد هذا النوع من الدول اعتماداً كلياً على التكنولوجيا المتقدمة . مثل اليابان . إلا أن مثل هذا النوع من الدول يحمل فى جسمه ضعفاً ، إذ تكون عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية ما لم تتوفر القدرة الكافية لتطوير مصالحها .

٣ - دول تعتمد على مورد اقتصادى واحد . ويقوم هذا النوع على سياسة إنتاج السلعة الواحدة ، وتعتبر دول الخليج المنتجة للبترول من هذا النوع .

٤ - دول قدراتها الاقتصادية متوازنة . وهذا النوع من الدول يتوفر لديها قدرات اقتصادية مع خطط التنمية الشاملة مما يجعلها قوة اقتصادية مؤثرة فى سياسات غيرها من الدول ، كما يعتبر ميزانها التجارى متوازن وإن كان يميل لصالحها فى بعض الأحيان . مثال دول غرب أوروبا .

٥ - دول ذات قدرات مرتفعة . وفى الأغلب ، تمتلك هذه الدول قاعدة زراعية وصناعية قوية . وتعد الولايات المتحدة من هذه النوعية من الدول .

٣ - تأثيرات البناء السياسى فى بيئة الأمن القومى :

ونقصد هنا بالبناء السياسى بيئة النظام السياسى للدولة والتى تمثل أهمية كبيرة من خلال النظام الدستورى الداخلى وآليات واستقرار الحكم فيها ودور جماعات المصالح والتنظيمات الحزبية داخل هذا النظام .

كما يرتبط النظام السياسى بحماية القيم الداخلية للمجتمع التى تعد أحد أهم أهداف الأمن القومى بما يتضمن ذلك حق الدولة فى فرض ما تشاء من قيود أمام دخول الأفراد والأفكار والبضائع من أجل الحفاظ على القيم الداخلية ضد المخاطر الخارجية للأمن القومى ، وبالرغم مما يحويه هذا العنصر من خطورة على الأمن القومى فالحكم المطلق على سبيل المثال وكشكل من أشكال النظم السياسية يأخذ بفكرة أن الدولة ينبغى أن يكون أمنه متعلق بقيم الدولة الداخلية . وقد يتطلب هذا الأمر أما الاتجاه للعزلة التى تستهدف توفير الحماية من تدفقات غير ملاءمة من خارج النظام أو الاتجاه إلى انتهاج سياسة استعمارية يكون غرضها القضاء على مخاطر الأمن القومى أو الحيلولة دون وصولها للبيئة الداخلية .

٤ - متغيرات القوى الاجتماعية داخل بيئة الأمن القومى:

من البداية نشير هنا إلى القوى الاجتماعية وتأثيرها فى بيئة الأمن القومى الداخلى مرتبط بناء المهن والبناء الثقافى ومجموعة القيم والفلسفة الاجتماعية والسياسة للمجتمع ، كذلك تعنى أنماط السلوك والتفكير . ومن ثم فإن الحفاظ على الأهداف القومية للمجتمع السياسى والتى ترتكز أساساً على حماية القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . بما يعنى أن الأمن القومى يعنى بالمقام الأول الدفاع عن القيم والمعتقدات التى يؤمن بها المجتمع ، والقيم والمبادئ والمثل التى يؤمن بها والمحافظة على الكيان السياسى التى تضمن التماسك بين جميع الأفراد داخل هذا المجتمع .

وتعد الوحدة القومية مظهراً أساسياً لوحدة القيم سواء متمثلة فى الوحدة اللغوية أو الوحدة الدينية أو الوحدة العرقية . وفى هذا الإطار فإن كل من العروبة مثلاً والإسلام من القيم التى تحرص عليها الدول العربية . كذلك تعد القيم الاجتماعية والأخلاقية التى استقرت داخل المجتمع السياسى كالحرية والنضال وحقوق الإنسان والجدير بالذكر أن تعدد التيارات والاتجاهات والأيديولوجيات المتعارضة داخل الدولة تؤدى إلى تفتيت وحدة الأمن وتمزيقها وإثارة القلاقل والأزمات وهى التى بدورها ذات تأثير لإثارة مخاطر للأمن القومى مما يعنى التأثير على التكامل داخل فئات المجتمع ، وكذلك تؤدى نشر لمجموعة قيم مثل العدالة والمساواة بين المواطنين لتحقيق مزيد من التماسك مما يعنى تحقيق أهداف الأمن القومى ضد المخاطر التى تهدد التعبئة الداخلية .

أ - محددات البيئة الخارجية للأمن القومى B

وتمثل هـذه البيئة النظام الدولى والتفاعـلات الخارجية والعلاقات بين مكونات هذا النظام الدولى . ويرتبط بهذه البيئة الفرص والقيود التى يخلقها النظام الدولى .

ومن ثم نستطيع توضيح محددات البيئة الخارجية للأمن القومى B وهى :

١ – تأثيرات متغيرات القوى داخل النظام الدولى .

٢ – طبيعة المنظمات والأحلاف الدولية فى بيئة الأمن القومى .

٣ – تأثيرات التوازنات الإقليمية فى بيئة الأمن القومى .

٤ – متغيرات التفاعلية مع القوى الكبرى .

وسنتناول كل هذه المحددات بشىء من التفصيل :

١ - تأثيرات متغيرات القوى داخل النظام الدولى:

يؤثر شكل النظام الدولى وإلى حد بعيد فى إطار المخاطر التى يتعرض لها الأمن القومى وبيئته الخارجية . ويدخل ضمن هذا الإطار تأثيرات القوى واتجاهاتها داخل هذا النظام ، والتى تعمل كمحدد من محددات لطبعه وشكله ومن ثم كمحدد من محددات مخاطر الأمن القومى الخارجية .

ففى إطار اختلاف الممكنات وإدراك الدول لمصالحها وقيمها المشتركة والتى تلزم القوى داخل المجتمع الدولى بمجموعة من القواعد والمبادئ المشتركة فى علاقاتها ويأتى ضمن هذه المبادئ إدراك هذه القوى داخل النظام الدولى لمخاطر الأمن القومى والأولويات المتصدر لهذه المخاطر فى إطار البيئة الخارجية للأمن القومى لكل منها .

وفى هذا الإطار نجد أن مجموعة متغيرات القوى داخل النظام الدولى التى تؤثر وإلى حد كبير على الأمن القومى تحد درجة المرونة لمواجهة مخاطر الأمن القومى داخل هذا النظام وأسلوب أو منهج تعامل الدول مع القوى الكبرى فضلا عن القواعد التى تحكم توجهات المجتمع الدولى وتأثير ذلك على استمرار الدولة وبقائها والمحافظة على كيانها وهو ما يتطلب قدراً من القوى المادية لأى دولة بما يدرأ أطماع القوى الكبرى والقوى الإقليمية من السيطرة والهيمنة على مقدرات الدول الأخرى بما يحقق أهدافها ومصالحها.

٢ - طبيعة التنظيمات والأحلاف الدولية وبيئة الأمن القومى:

تشكل طبيعة وشكل التنظيمات والأحلاف الدولية لمحددات محاولات الدول لتحقيق أمنها القومى وذلك من أجل تجاوز معضلة الأمن .

الأمر الذى يعنى أن هناك مجالات لتحديد أهداف الأمن القومى من خلال الدخول فى تنظيم أو حلف مرغوب فيه من عدمه .

فطبيعة التنظيمات والأحلاف الدولية تحدد بشكل كبير طبيعة سلوك القوى الدولية داخل النظام الدولى مدى تأثير الأحلاف أو التنظيمات فى حد ذاتها تؤثر فى اتجاهات ومحددات مخاطرة الأمن القومى على المستوى الخارجى .

فتحاول الدول من خلال الدخول فى تنظيمات أو أحلاف دعم أمنها القومى ومن خلال الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات وتنظيمات دولية للحد من التسلح أو نزع السلاح. فعلى سبيل المثال الدور الذى تمارسه وكالة الطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة فى نزع أسلحة الدمار الشامل .

بالإضافة إلى ذلك ، فالدخول فى مجالات من التعاون المشترك بين عدد من الدول داخل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولية يعمل على تعميق مفهوم الأمن القومى الجماعى للدول .

٣ - تأثير التوازنات الإقليمية فى الأمن القومى :

وإن كان مفهوم الأمن القومى يعنى الاستراتيجية التى تنتهجها الدولة لتحقيق أمنها القومى ، فقد أصبح من غير المتاح أن تحقق الدولة أمنها القومى بدون التفاعل مع المتغيرات المحيطة بها . وذلك من خلال اشتراكها فى الأمن القومى مع الدول أو القوى الإقليمية المحيطة وذلك فى إطار أن الأمن القومى لمجموعة من الدول يشغلون منطقة جغرافية واحدة وتجمعهم مصالح مشتركة أو لغة مشتركة أو روابط ثقافية أو حضرية مشتركة ومن ثم فقد أصبحت التوازنات داخل كل إقليم ذات صلة بالأمن القومى للوحدات الداخلية له أى بما يعنى أن الأمن القومى الإقليمى ذات تأثير على الأمن الداخلى .

وعلى النحو يبرز دور علاقة أى دولة بالقوى الإقليمية والتوازنات التى تحدث فى إطار الإقليم كذلك علاقة القوى الإقليمية بعضها ببعض والتى تحدد إلى حد بعيد طبيعة وشكل تهديدات ومخاطر الأمن القومى لكل دولة فى دول الإقليم .

فتحقيق حد أدنى من التعاون المشترك بين القوى الإقليمية يعنى إزالة كافة التوترات بينها والتعاون فيما بينها من أجل العمل على دفع أى مخاطر خارجية قد يتعرض لها الإقليم أو أى دولة من دول الإقليم .

فى حين أن أى مؤثرات أو أزمات قد تثور بين القوى الإقليمية قد تهدد وبشكل كبير قدرة هذه الدول على تحقيق التعاون فى مجال الحفاظ على الأمن القومى الإقليمى مما يعنى حدوث مخاطر للأمن القومى لدول الإقليم .

٤ - التأثيرات التفاعلية للأمن القومى فى علاقاته مع القوى الكبرى :

وإن كان الأمن القومى يتأثر بالقوى الداخلية والعلاقة بينهما بالإضافة إلى علاقته بالقوى الإقليمية الاستراتيجية التى تتبعها الدولة فى إطار تفاعلها مع مجموعة من الدول من أجل تحقيق أمنها القومى لمجموعة الدول المشتركة فى منطقة جغرافية واحدة .

فهو يتأثر لعلاقة أى دولة بالقوى الكبرى وارتباطها بأمنها القومى والمخاطر التى يتعرض لها أمنها القومى لأى دولة ولعلنا نجد هنا أن القوى الكبرى التى سادت خلال فترات تاريخية مختلفة لها اهتمام بالعديد من مناطق العالم والمصالح التى تربطها بها وعلى سبيل المثال ارتباط القوى الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط . فبداية من أواخر القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان لارتباط مصالح القوى الكبرى آنذاك بريطانيا وفرنسا بالمنطقة .

وعندما حلت محلها القوتان العظمتان الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت المنطقة ساحة صراع بينهما مع انهيار الاتحاد السوفيتى وأصبحت الولايات المتحدة كقوى عظمى منفردة ارتبطت بالمنطقة بمصالح حيوية مشتركة ذات أبعاد تأثيرية للأمن القومى لدول المنطقة وللولايات المتحدة الأمريكية . وهنا يبرز دور اختلاف أو تطابق مفهوم القوى الكبرى للأمن القومى مع مفهوم أى دولة لأمنها القومى وتأثيرها على سياسات هذه الدولة وخاصة بأمنها القومى فى هذا الصدد.

ج - بيئة الأمن القومى المحلية العالمية Global & Local

وكما أشرنا سابقًا أن بيئة الأمن القومى Global & Local إنما هى فى حقيقة الأمر بيئة مستقلة ذات طبيعة خاصة عن البيئة الداخلية والخارجية . وفى الوقت ذاته فهى وإلى حد بعيد تحدد طبيعة التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية للأمن القومى وهى رغم اشتقاقها من البيئتين الآخرتين إلا أنها تظهر لبيئة مستقلة .

كما أن طبيعة البيئة المحلية العالمية Global & Local تحدد مدى حاجة كل من البيئة الداخلية والخارجية للأخرى فى ضوء معطيات ومحددات كل منها .

ويمكن أن نشير إلى محددات بيئة الأمن القومى Global & Local وهى :

١ - درجة التكاملية التبادلية لبيئة الأمن القومى .

٢ - طبيعة متغيرات القوى فى بيئة الأمن القومى .

٣ - تأثيرات الاستمرارية التفاعلية لمكونات بيئة الأمن القومى .

٤ - تأثيرات عامل الشفافية فى إطار بيئة الأمن القومى .

١ - درجة التكاملية التبادلية لبيئة الأمن القومى :

تتأثر البيئة Global & Local بدرجة التكاملية التبادلية بين البيئة الداخلية والخارجية لمخاطر الأمن القومى ، والتى تعد من أهم محددات البيئة Global &

Local . ويتبلور هذا الدور من خلال قيام البيئة Global & Local بدور أكثر بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وذلك فى إطار ما تحمله البيئة Global & Local من عناصر مشتركة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية .

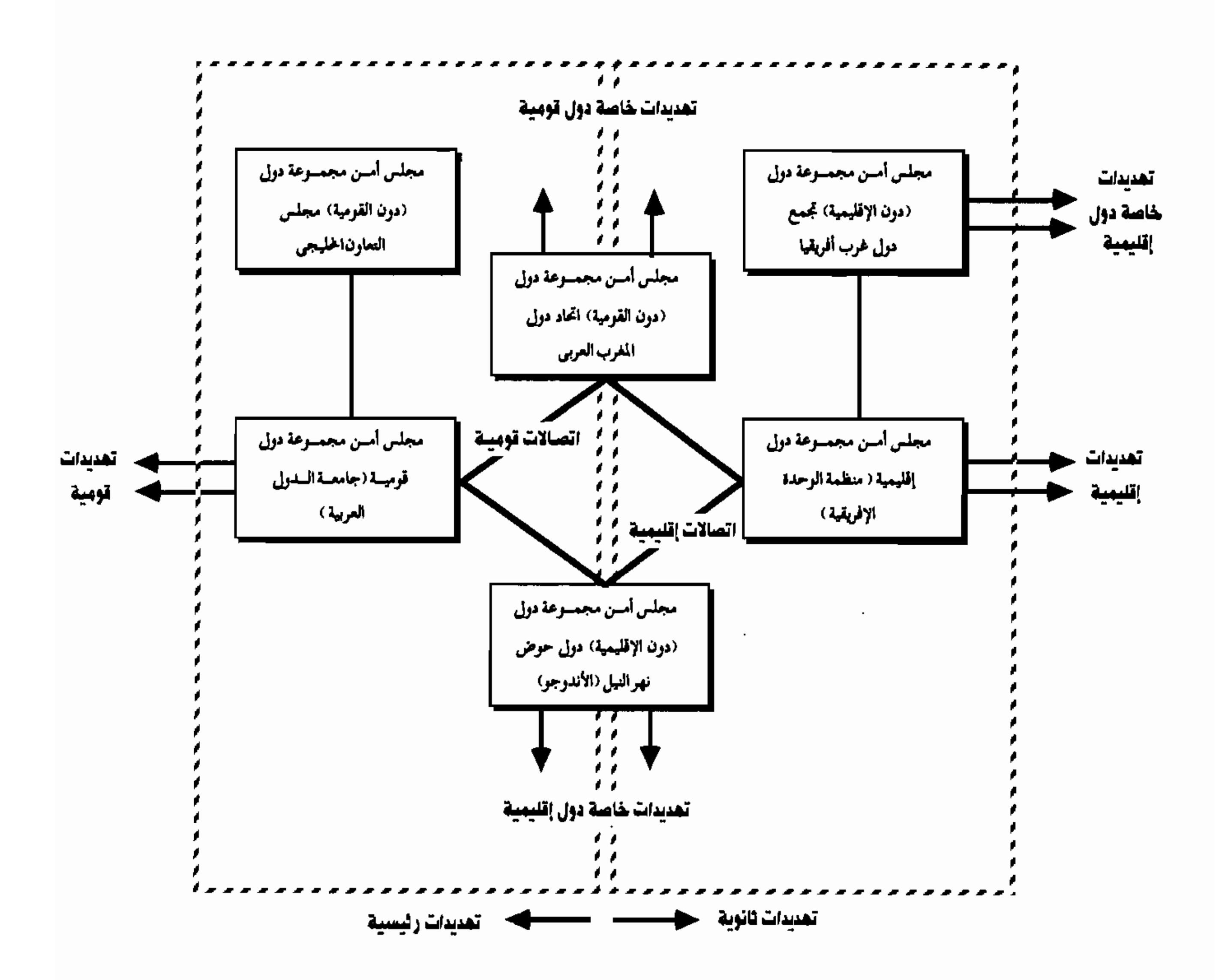
ومن ثم ، فدرجة تكاملية تؤثر فى البيئة Global & Local والتى من خلالها تحدد طبيعة ودرجة مرونة تهديدات الأمن القومى واحتماليات تحوله إلى مخاطر للأمن القومى . فدرجة التكاملية داخل بيئة Global & Local تحدد طبيعة انتقال مخاطر الأمن القومى من البيئة الداخلية إلى الخارجية أو العكس .

فارتفاع درجة التكاملية بين البيئة الداخلية A والخارجية B يؤثر فى قدرة البيئة Global & Local على نقل مخاطر الأمن القومى منها إلى البيئة الخارجية أو الداخلية . كذلك تحدد درجة التكاملية قدرة البيئة Global & Local على نقل مخاطر أخرى من البيئة الخارجية إلى البيئة الداخلية .

وفى المقابل وبانخفاض درجة التكاملية التبادلية بين البيئة الداخلية A والخارجية تؤثر على قدرة البيئة Global & Local فى نقل مخاطر الأمن القومى .

والجدير بالذكر هنا أن البيئة Global & Local هنا تقوم بدور المحول ومؤشره درجة تكاملية بين البيئة الداخلية A والبيئة الخارجية B والتى تحدد إلى حد بعيد درجات مخاطر الأمن القومى لأى دولة .

كما أن البيئة Global & Local تتوقف قدرتها على تحقيق التوازن مع البيئة الداخلية والخارجية من خلال تأثيرها بمحددات البيئة الداخلية من جانب ومن الجانب الآخر تأثرها بمحددات البيئة الخارجية كل على حده . بما يعنى أن أى خلل فى هذا التوازن إنما يعنى نقل فى طرفية الأمن القومى Global & Local من الداخل إلى الخارج والعكس .



نموذج يوضح طبيعة التكاملية التبادلية لبيئة Global & Local
فى إطار نموذج لعدة منظمات إقليمية وقومية ودون إقليمية ودون قومية

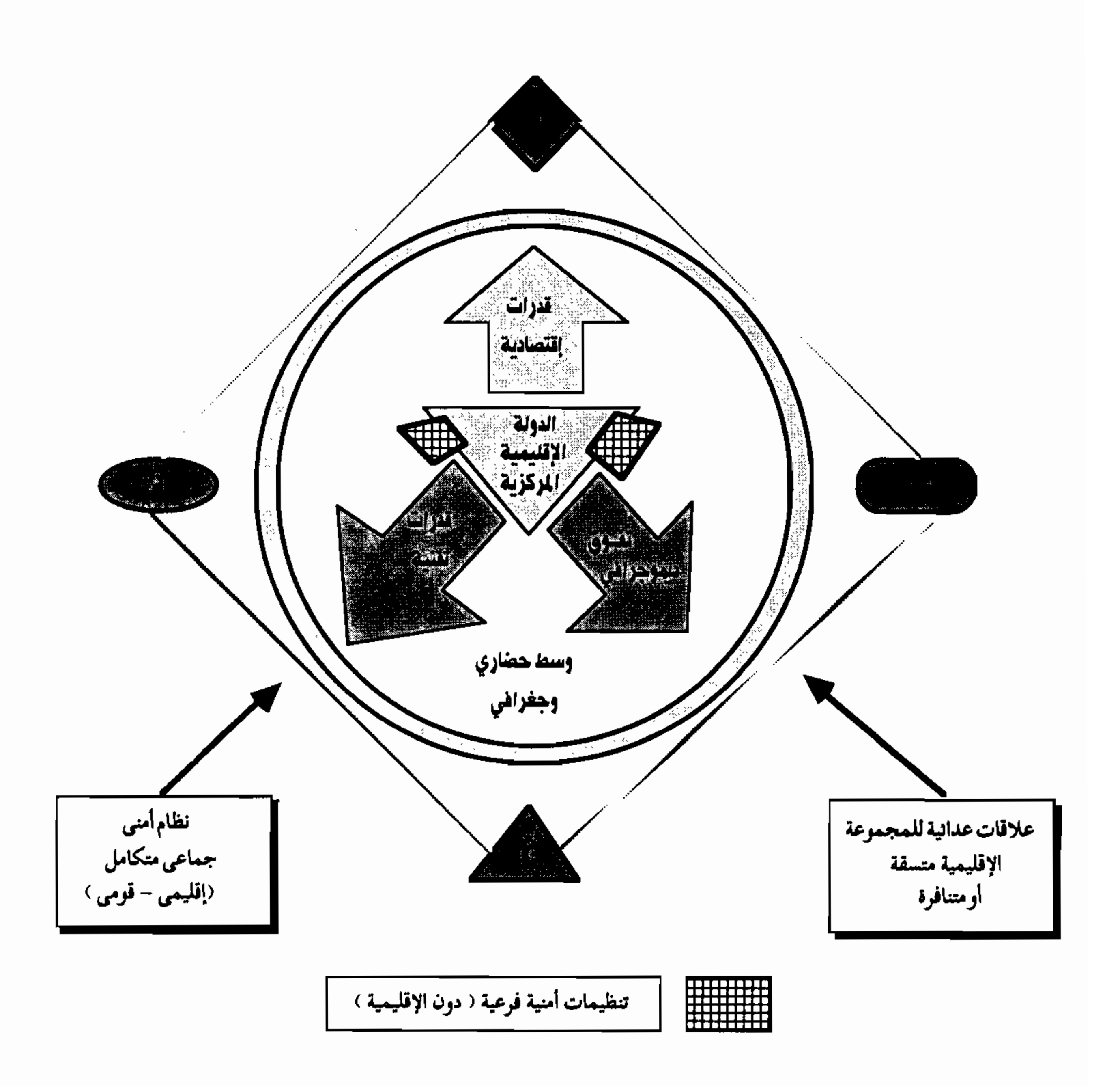
٢ - طبيعة متغيرات القوى فى بيئة الأمن القومى المحيطة :

تتأتى البيئة Global & Local بطبيعة المتغيرات فى البيئة المحيطة وذلك فى إطار أن المتغيرات التى تتسم بها طبيعة البيئة الداخلية A والخارجية B والتى تتأثر بالعوامل المؤثرة فى طبيعة وشكل النظام الدولى . جوهر الأمن القومى داخل البيئة Global & Local فى حد ذاتها لا تتغير ولكن مضامين وأبعاد مخاطر الأمن القومى داخل البيئة Global & Local تخضع للتغيرات والتعديلات لتتفق مع المتغيرات التى تطرأ على الظروف الدولية .

ومن خلال هذا فإن طبيعة المتغيرات داخل القوى الإقليمية والتى تحددها أيضاً طبيعة وشكل النظام الدولى بذلك أشكال التنظيمات الدولية تحدد أشكال مخاطر الأمن القومى لبيئة Global & Local فى ظل تأثيراتها على البيئة الداخلية A والبيئة الخارجية B وطبيعة الطيفية التى تنتقل خلالها مخاطر الأمن القومى من البيئة الداخلية A إلى البيئة الخارجية B أو العكس .

فعامل التغير هنا هو العامل المؤثر على البيئة Global & Local يعنى أن دوافع هذا التغيير يؤثر إلى حد ما على قدرة انتقال المخاطر لبيئة الأمن القومى من البيئة الداخلية A إلى البيئة الخارجية B وقدرة البيئة Global & Local لنقل المخاطر مرة أخرى من البيئة الخارجية إلى الداخلية .

ووفقاً لهذا الدور ، فطبيعة مخاطر الأمن القومى قد تغيرت مع متغيرات النزعات والصراعات . فلقد شكل العامل الاقتصادى والمخاطر العامل الاقتصادى فى بيئة الأمن القومى فى واقعنا هذا دوراً أكبر عنه العامل الاقتصادى ودوره فى فترات الحرب الباردة خلال القرن الماضى كذلك المخاطر والتهديدات الأيديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية هى ذات الأثر الأكبر على بيئة الأمن القومى .



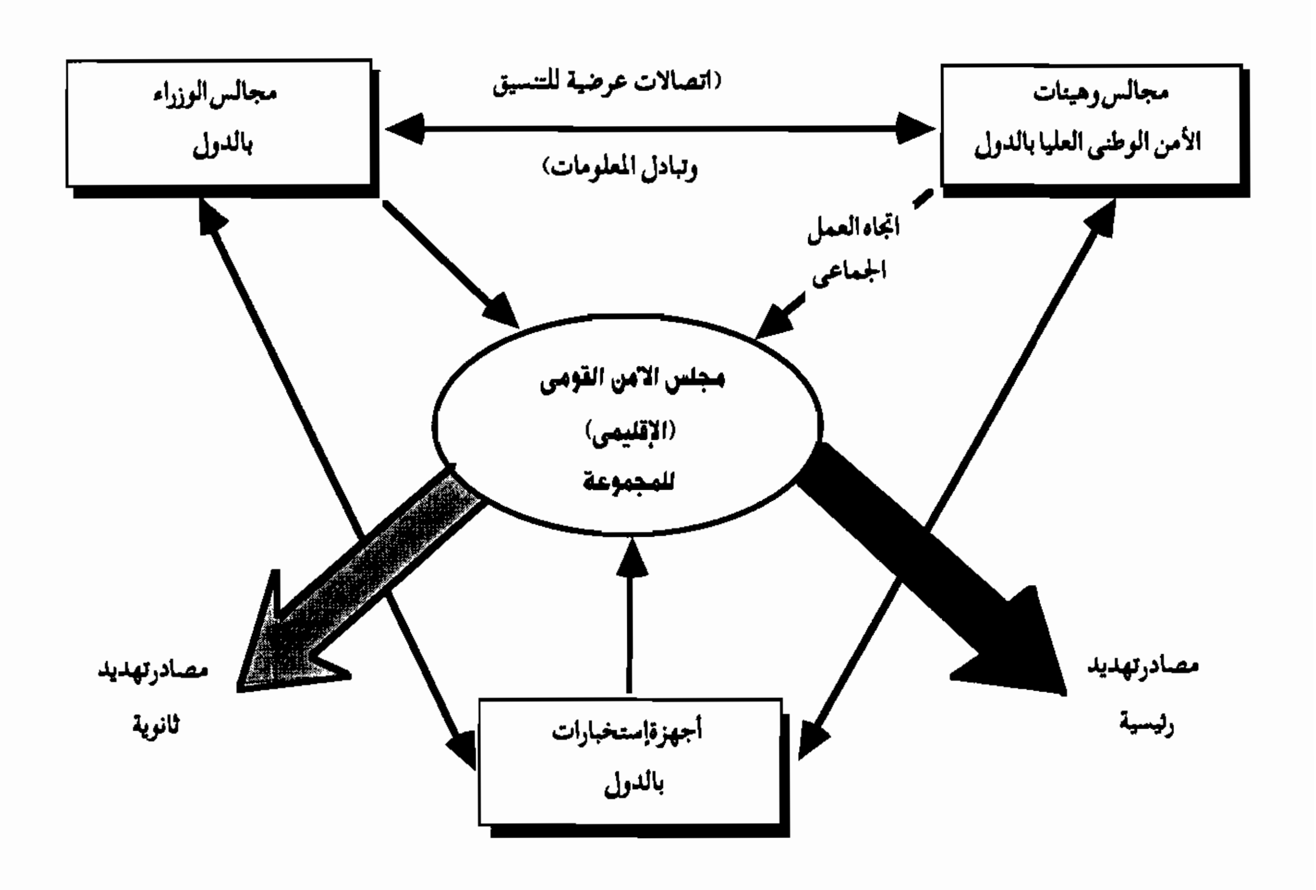
نموذج يوضح تأثيرات عامل متغيرات القوى فى بيئة Global & Local
فى إطار حماية الأمن القومى الإقليمى

٣ - طبيعـــة الاستمرارية التفاعلـية لمكونات بيئة الأمن القومى :

ويأتى ضمن أهم المحددات البيئة Global & Local وهى الطبيعة التفاعلية لبيئة الأمن القومى داخل تفاعلات بيئة النظام الدولى . ففى داخل بيئة مكونة من الفاعلين الدوليين فى ظل بيئة دولية تتميز بصفة تفاعلية لهذه البيئة وتتسم تفاعلاتها بالديناميكية والتعقيد والتغيرات المتلاحقة ، وفى نفس الوقت يرتبط نمط التفاعل داخل البيئة وفقاً لإمكانيات كل فاعل من الفاعلين الدوليين والتى تحدد إلى شكل بعيد مقدار فعلى لكل فاعل بين الفاعلين الدوليين ، ولما أن القوى الدولية فى حالة تغيير مستمر فإن هذه القوى فى حال تفاعل مستمر .

ولعلنا من هنا ندرك أن طبيعة وشكل التفاعلات لبيئتى الأمن الداخلى والخارجى تحدد طبيعة البيئة Global & Local فإنه مهم هنا أن نجد طبيعة التفاعلات داخل البيئة Global & Local ذات طبيعة خاصة يصعب وضع تحديد كيفى لعناصر هذه التفاعلات وتحديد وزن لكل عنصر من هذه العناصر والتى لا تتم على مستوى واحد ولكن تتم فى إطار عدة مستويات .

ومن ثم فالطبيعة التفاعلية للبيئة Global & Local يجعلها فى الوقت ذاته فى إطار من التفاعلات المستمرة مع كل من البيئة الداخلية A والبيئة الخارجية B لتحديد مستوى درجة التفاعلات البيئة C والتى تؤثر وإلى حد بعيد قدرتها على نقل التأثيرات من البيئة الداخلية A إلى البيئة الخارجية B أو العكس ، كما تحدد إمكانية ارتداد هذه المخاطر من البيئة الخارجية B إلى البيئة الداخلية A والعكس صحيح .



نموذج يوضح الشكل المؤسسى لطبيعة الإستمرارية التفاعلية داخل بيئة Global & Local
بين دولة ودول المجموعات الإقليمية (أمن جماعى أو إقليمى أو دون إقليمى)

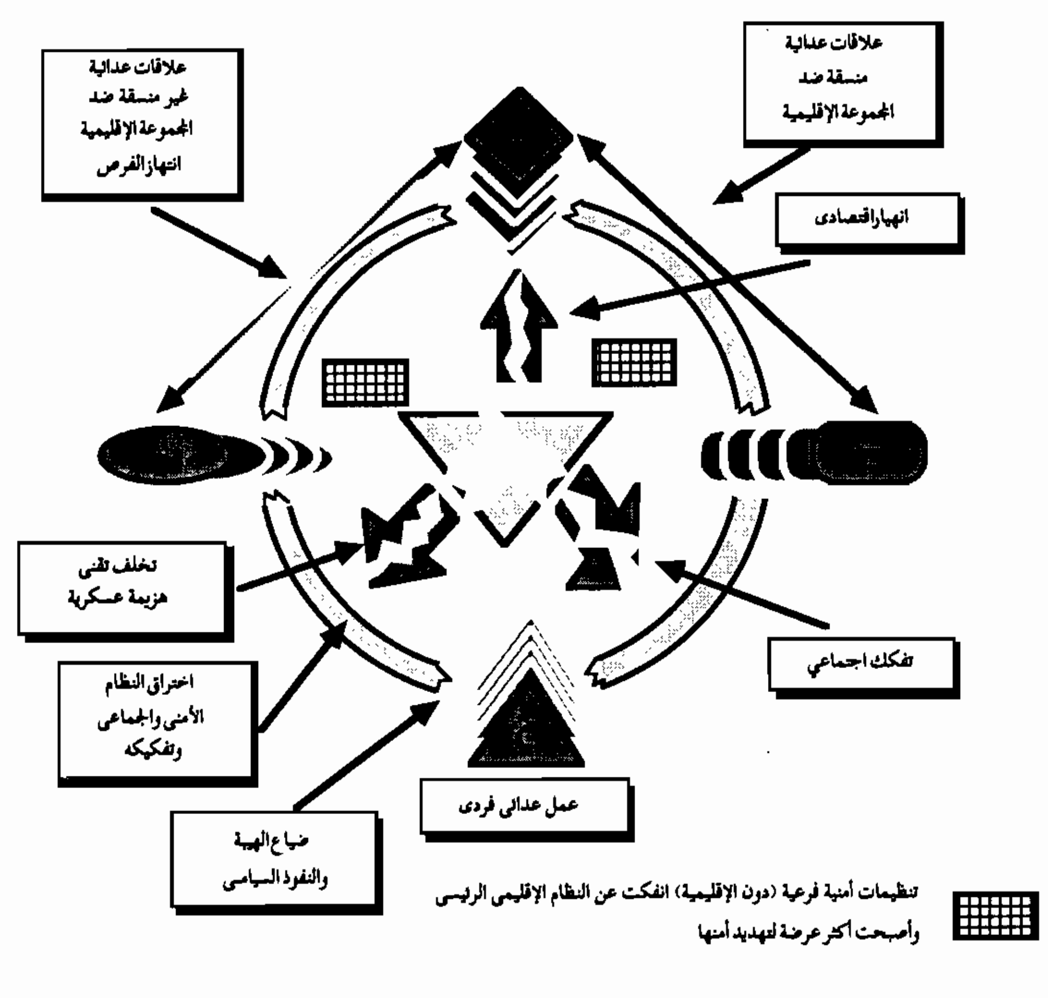
٤ - تأثيرات عامل الشفافية «الإنكشافية» في إطار بيئة الأمن القومي :

وفى هذا الصدد يمكننا هنا رؤية أن عامل الشفافية أو الانكشافية فى إطار علاقات التفاعل لبيئة الأمن القومى الداخلية والخارجية يعد من أهم العوامل المحددة لبيئة الأمن القومى Global & Local فقدرة هذه البيئة على كشف الأمور وتحقيق عنصر الانكشاف والذى يحقق الاتصال لمكونات بيئة الأمن القومى الداخلية وبيئة الأمن القومى الخارجية .

فالعامل على تحقيق استقرار الأوضاع الداخلية A يتطلب ذلك الاتصال بمتغيرات البيئة الخارجية B . والعكس يتحقق فى إطار عملية الاتصال بين البيئة الداخلية والخارجية لبيئة الأمن القومى .

الأمر الذى يعنى هنا أن درجة الانكشافية أو «الشفافية» فى العلاقات بين مكونات بيئة الأمن القومى الداخلية A أو مكونات بيئة الأمن القومى الخارجية B تحدد قدرة بيئة Global & Local فى قدرتها على تحقيق الاتصال بدرجة ما والقدرة على تحقيق هذه الدرجة وقدرة بيئة Global & Local على نقل وتحويل تهديدات ومخاطر الأمن القومى الداخلية A إلى البيئة الخارجية B والعكس .

ولعلنا نجد هنا أن تحديد عامل الانكشافية أو الشفافية لبيئة Global & Local تتناسب طردياً مع إمكانية نقل مخاطر بيئة الأمن القومى الداخلية A إلى البيئة الخارجية B . وقدرته على ارتداد هذه المخاطر من البيئة الخارجية B إلى البيئة الداخلية A مرة أخرى والعكس صحيح وفى إطار أن بيئة الأمن القومى تتم فى بيئة تتغير بالتفاعلية المتغيرة فإن درجة أو تحديد عامل الانكشافية أو الشفافية يتغير باستمرار ومن ثم فقدرة بيئة Global & Local تختلف قدرتها على نقل مخاطر بيئة الأمن القومى تتأثر بمتغيرات تحدد وإلى حد كبير درجة عامل الشفافية فعامل الانكشافية أو الشفافية قد يصل إلى حد عدم قدرته لنقل مخاطر الأمن القومى من البيئة الداخلية إلى الخارجية .





نموذج يوضح تأثيرات عامل الشفافية الانكشافية في بيئة Global & Local
في إطار مخاطر انهيار الأمن القومي للدولة

ثانياً : المخاطر في بيئة الأمن القومي المصري في ضوء النموذج المقترح :

في البداية نود وضع إطار محدد لمفهوم الأمن القومي والذي تناولته العديد من الأدبيات وذلك لنتعرف على أهم محددات هذا التعريف في ضوء بيئة الأمن القومي المصري وتطبيقه في ضوء النموذج المقترح السابق .

مفهوم الأمن القومي :

ولعلنا نجد هنا أن مفهوم الأمن القومي لا يعني الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي فحسب، وإن كان يشكل أحد عناصره الأساسية وإنما يتبع لتضمين الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وأنه في حقيقة الأمر يعني الأمن الشامل الذي لا تقتصر على حماية أمن الدولة فقط ، بل يشتمل كذلك على أمن المواطن وهذا يتطلب تحقيق توازن دقيق بين مطالب تأمين الدولة وحماية مطالب المجتمع من الأخطار أو المخاطر التي هي نتيجة التهديدات الداخلية والخارجية.

ومن ثم فالأمن القومي يفترض بالضرورة التعامل مع كياناً قومياً واحداً أو موحداً، وكياناً سياسياً ممثلاً في دولة قومية تملك سيادة موحدة داخلياً وخارجياً .

وفي الوقت ذاته نجد أن أصل مفهوم الأمن القومي يأتي في الصيغ التاريخية المختلفة والتي تدل على المصلحة القومية والتي كانت تشمل كل ما له أهمية بالنسبة للدولة وبصفة خاصة المحافظة على بقائها واستمرارها ، وقد وجد بعض الكتاب أن كثير من الغموض وعدم التجديد هي الصفة المنتشرة التي تحيط بمفهوم المصلحة القومية ، ومن ثم اللجوء إلى استخدام اصطلاح الأمن القومي للدلالة على جميع القضايا ذات العلاقة ببقاء الدولة وارتباطه بحمايتها ورفاهية الدولة بما يعني أن عدم الامتناع بمفهوم المصلحة القومية قد أدى إلى ظهور مفهوم الأمن القومي .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم مطلق من حيث الزمان والمكان ، ولكن الاختلاف بين الدول هنا والقوى الدولية في هذا الإطار تأتي من خلال الاتجاه إلى وضع سياسة للأمن القومي موضع التنفيذ ، حيث تصاغ على أساس المتغيرات الموضوعية والمعطيات المحددة لهذه السياسة في ظل وجود اختلاف للوضعية الدولية تجاه القوى الكبرى .

وذلك يتطلب وجود عدة مقومات في الجماعة السياسية حتى يتوافر لديها المفهوم وتصبح في وضعية تمكنها من تحديد مبادئ لأمنها القومي وبالتالي سياسة لهذا الأمن .

إن ظل مفهوم الأمن القومي لفترة قريبة يركز على البعد العسكري الذي يعني استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها إلا أن اتساع مفهوم الاستراتيجية الشاملة للدولة يشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية وحتى

النفسية للدولة جعل الأمن القومى يمتد ليشمل جميع المجالات وتعددت مفاهيمه إلا أن هناك إجماعا على أن الأمن القومى هو المحافظة على أمن الوطن والمواطنين كذلك المحافظة على وحدة المجتمع فى نسيج اجتماعى واحد .. وأصبحت الاستراتيجية القومية الشاملة للدولة فى مجال التنمية والاستراتيجية العسكرية التى يجب أن تخدم وتتماشى وتتطابق مع استراتيجية الدولة ليشكلا معا الأمن القومى هدفه تحقيق المصالح والأهداف القومية العليا المتمثلة فى مصالح الدولة من الدرجة الأولى ودورها الإقليمى والدولى فرغم أن الأمم المتحدة مهمتها وهدفها الأساسى الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين إلا أننا نرى أن لأمريكا أمنا قوميا خاصا وكذلك فرنسا وألمانيا وغيرها من الدول التى يقاس نجاحهم جميعاً بالقدرة على ممارسة أشكال ووسائل وصور الأمن القومى لتحقيق مصالحهم وأهدافهم القومية .

مخاطر بيئة الأمن القومى المصرى:

ووفقاً للنموذج المقترح يمكننا القول هنا فى هذا السياق أن بيئة الأمن القومى المصرى تتعرض لعدة مخاطر ناتجة عن تهديدات الأمن القومى المصرى فى ظل المتغيرات الدولية السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والتى تمثل فرص ومخاطر للأمن القومى المصرى وذلك فى ضوء التعامل معها فى إطار القدرات والممكنات للأمن القومى المصرى .

كما نجد أن الأمن القومى المصرى يحدد فى إطار ضمان عدم تعرض مصر لما قد ينتقص من سيادتها أو يحول دون تحقيق استقرار شعبها سواء كان ذلك نتيجة عمل عدواني مباشر أو غير مباشر أو أي نوع من الاضرار بمصالحها .

ونجد هنا فى البداية أن أى تطورات تتم فى بيئة الأمن القومى المصرى ترتبط وبدرجة كبيرة بالتطورات الحادثة فى الدوائر التى تعمل فى إطارها معطيات علاقات مصر الخارجية ونعنى هنا لهذه الدوائر هى الدائرة العربية والدائرة الشرق أوسطية والدائرة الأوروبية والدائرة الأفريقية .

١ - درجة التكاملية التبادلية فى بيئة الأمن القومى المصرى :

فنجد أن درجة التكاملية التبادلية لمخاطر بيئة الأمن القومى المصرى أن الأمن القومى العربى على سبيل المثال يمثل أحد أهم أبعاد الأمن القومى الاستراتيجى بالنسبة لمصر وذلك من منطلق الوحدة الأمنية وارتفاع درجة التكامل الأمنى التبادلية لجميع الدول العربية داخل المنطقة العربية . وذلك فى إطار واجب الدور المصرى التى تقوم به والتزامها بمصالح دفاعية تكاملية نابع من الانتماء القومى المصرى للأمة العربية ووحدة الهوية والتاريخ والارتباط السياسى والاستراتيجى معها .

ووفقاً لدرجة التكاملية التبادلية لبيئة الأمن القومى المصرى فإن استراتيجية الأمن القومى المصرى تتركز على مواجهة المخاطر المشتركة التى يمكن أن تنشأ نتيجة لتسلل القوى الأجنبية لمختلف أرجاء الوطن العربى أو تعرضها لمخاطر سياسية داخلية.

فهناك علاقة بين الأمن القومى المصرى والأمن العربى ترتكز فى الأساس على أن مصر جزء من العالم العربى ، وفى الوقت ذاته فالعلاقة هنا ليست علاقة توظيف أو تنافس ولكن العلاقة تقوم على ما تفرضه المسئولية فى العمل على تعظيم نقاط الاتفاق وتجنب نقاط الخلاف حتى لو كانت فرعية فى إطار منظومة الأمن بما يخدم مصالح الأمن القومى المصرى وتظل علاقة التكامل بين الأمن المصرى والعربى بما يعنى التعامل والمساعدة بما يحقق المصالح القومية والدور المصرى فى المنطقة . ومن خلال تعظيم المواطن المصرى لمصلحة مصر أولا وقبل أى شيء مثل كل الدول الكبرى والعظمى وعلى رأسها فرنسا التى تتصرف وفق مصالحها العليا وبريطانيا وأيضاً وفق مصالحها العليا وهناك تفاوت فى المواقف رغم عضوين فى حلف الناتو ولكن الفيصل هو المصلحة العليا لهما تحكم المواقف والسلوك .

وعلى هذا النحو فإن استراتيجية الأمن القومى المصرى كذلك تولى اهتماماً خاصاً بأمن منطقة الخليج بسبب تعرض هذه المنطقة المستمر للتهديد سواء من داخل المنطقة أو خارجها ومن ثم تمثل تهديداً للأمن القومى المصرى تتحول المخاطر مطردة لبيئة الأمن القومى المصرى . كذلك نجد أن الأمن القومى المصرى يرتبط بعلاقة تكاملية أو درجة تكاملية مرتفعة بالأمن الأوروبى بحكم موقع مصر ودورها فى تحقيق درجة عالية من التكاملية التبادلية بين الأمن القومى الأوروبى والأمن القومى العربى.

كذلك تمثل الأوضاع فى السودان قضية محورية فى التفكير والتحرك المصرى بحكم العلاقات المصيرية بين البلدين . وما يمثله كل من السودان ومصر من امتداد طبيعى للأمن القومى للآخر . وقد استمرت الجهود المصرية مع السودانيين شمالا وجنوبا لتعميق أواصر التعاون فى كل المجالات ، ولتعزيز فرص التوصل للسلام الدائم على الأسس التى يراها شعب السودان محققة لمصالحه ، ولتكثيف التعاون وتعظيم المصالح المشتركة على أساس من الاحترام المتبادل ومن تعميق العلاقات التاريخية بين البلدين .

ويؤكد على الأهمية التى يوليها الجانب المصرى فى التعامل مع القضية السودانية من خلال إعطاء الملف السودانى أهمية خاصة خلال المرحلة الراهنة . وإنشاء آلية مركزية منوطة بالإشراف على ملف السودان . كذلك من خلال إقامة حوار فعال مع كل القوى السياسية السودانية الشمالية والجنوبية ، فى الحكم والمعارضة ، من أجل مساعدتهم على التوصل لحل يضمن للسودان وحدته

وسيادته ، وفتح جسور الاتصال مع كل الأطراف الخارجية الدولية والإقليمية المعنية بالشأن السودانى .

كل هذا يشير إلى الطبيعة التكاملية التبادلية للمخاطر التى يتعرض لها الأمن القومى المصرى داخل البيئة Global & Local ، وارتباط عامل التكاملية بالقدرة على مواجهة هذه المخاطر التى يتعرض لها الأمن القومى المصرى .

٢ - طبيعة متغيرات القوى فى بيئة الأمن القومى المصرى:

هناك عدد من المتغيرات داخل بيئة الأمن القومى المصرى فرضتها محددات البيئة الداخلية والخارجية . هذه المتغيرات تحدد فى إطار محددات القوى كبيئة Global & Local . والتى هى بدورها لها أثر عميق على عدد من القضايا لمخاطر بيئة الأمن القومى المصرى .

مجموعة المتغيرات فى بيئة الأمن القومى المصرى للقوى السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية أثرت بدورها على بيئة الأمن القومى المصرى فهى لا تتفاعل فى فروع ولكنها تتأثر بالمتغيرات العالمية .

ومن ثم فهذه المتغيرات يمكن أن تمثل فرص لبيئة الأمن القومى المصرى وفى الوقت ذاته لا تمثل فى طرفى كل الحالات كبيئة الأمن القومى المصرى . ووفقاً للطبيعة المتغيرة لبيئة الأمن القومى المصرى برزت العديد من المتغيرات على قضايا الأمن القومى المصرى خلال فترات مختلفة . فمع حدوث تحول جوهرى فى مضمون التفاعلات الدولية من تفاعلات إستراتيجية إلى تفاعلات اقتصادية ؛ وتقتضى التفاعلات الجديدة تركيزا على الأداء ، وتستلزم كذلك البحث عن كيانات اقتصادية أكبر تضم الدول الصغرى . فلم تعد القضايا الاقتصادية التى هى مثلت أحد أهم مخاطر للأمن القومى المصرى هى نفس مشكلات أو قضايا التى تمثل مخاطر الأمن القومى المصرى مع بدايات القرن الواحد والعشرين .

ويمكننا كذلك رؤية أهمية طبيعة متغيرات القوى من خلال تطور التكتلات الاقتصادية فى إطار محددات القوى الدولية وخاصة دور الاتحاد الأوروبى – وخاصة مع تنامى دور الاتحاد بانضمام أعضاء جدد ليصل عدد أعضاء الاتحاد إلى ٢٥ دولة – وعميق الأثر على الأمن القومى المصرى فى إطار متغيرات القوى بما تفرضه اتفاقية المشاركة الموقعة بين مصر والاتحاد الأوروبى من الفرص .

هذه الاتفاقية التى أدت إلى توفر إطار ملائم لحوار سياسى يتيح تنمية علاقات وثيقة بين الطرفين ، وتنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين ، وكذلك العمل على تشجيع التعاون الإقليمى من أجل ترسيخ التعايش السلمى والاستقرار الاقتصادى والسياسى .

فهذه اتفاقية تمثل المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى إطاراً للتعاون الاقتصادى والسياسى يمكن من خلالها تحقيق المنفعة للطرفين ، ولتمثل إطار للتحرك محددات الأمن القومى المصرى وفقاً لطبيعة متغيرات القوى .

كما أن التحديات السياسية التى يواجهها الأمن القومى المصرى أصبحت ذات متجهات جديدة فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية خلال السنوات الماضية وبرزت العديد من القضايا مثل أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والتدخل فى الشئون الداخلية فى شكل مبادرات من أهم القضايا التى تواجه الأمن القومى المصرى وتفرض طبيعة متغيرة للبيئة Global & Local لبيئة الأمن القومى المصرى فى هذا الإطار .

٣ - طبيعة الاستمرارية التفاعلية لمكونات بيئة الأمن القومى المصرى :

يرتبط الأمن القومى المصرى ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومى الإقليمى والأمن الدولى. وذلك فى إطار لطبيعة الاستمرارية التفاعلية لبيئة الأمن القومى المصرى والتى تتأثر بها مخاطر بيئة الأمن القومى المصرى فى إطار المتغيرات الدولية ، فارتباط الأمن القومى المصرى بالعديد من المستويات التفاعلية يؤثر بشكل كبير على طبيعة وشكل مخاطر الأمن القومى المصرى فنجد أن هناك ارتباط الأمن القومى المصرى على سبيل المثال بالأمن القومى للبحر المتوسط شرقاً وغرباً أدى إلى بروز دور مصر واشتراكها بالاهتمام بالاستراتيجية الأمنية للمنطقة المتوسطية ضد أى مصدر من مصادر التهديد والصراع بالمنطقة .

وفى نفس الاتجاه ارتبط دور مصر التفاعلى بالأمن القومى لمنطقة البحر الأحمر بما تمثله هذه المنطقة كممر ملاحى هام ولكون مصر أحد أهم الدول الساحلية المطلة عليه والتى لها حق المرور البرى وحرية الملاحة وحق استغلال ثرواته . فرض على مصر القيام بدور تعاونى بين جميع الدول المشاركة والمطلة على البحر الأحمر وذلك فى جميع المجالات ودرء الصراعات وحماية المنطقة ضد أى تدخل أجنبى يهدد الأمن القومى المصرى .

ومن ثم فصيغة التفاعلية المستمرة لمكونات بيئة Global & Local للأمن القومى المصرى تفرض العديد من المتغيرات عليها ويجعل انتقال مخاطر بيئة الأمن القومى الداخلية إلى بيئة الأمن القومى الخارجية أكثر قدرة على الحدوث عنه فى ظل انخفاض درجة التفاعلية لمكونات بيئة الأمن القومى المصرى .

وقد تعرض الأمن القومى المصرى لاختبار من أصعب الاختبارات فى تاريخه الحديث بنشوب الحرب على العراق التى أظهرت عدم كفاءة نظام الأمن الجماعى الدولى فى التعامل مع قضايا حيازة أسلحة الدمار الشامل على نحو محايد ومتوازن، كما أظهرت عدم قدرة النظام الإقليمى العربى على مواجهة المخاطر التى تحدث بأمتنا العربية والإسلامية .

وقد اتسم الموقف المصرى خلال بعض فترات الأزمة بالعمق والوضوح أثناء المراحل المختلفة للأزمة العراقية الأخيرة فى إطار قدراته على مواجهة مخاطر فى ظل طبيعة التفاعلية المستمرة لبيئة Global & Local فى مواجهة الأزمة ، ففى مرحلة ما قبل اللجوء إلى العمل العسكرى أكدت مصر على المبادئ التالية :

١ - ضرورة الوصول إلى حل سلمى للأزمة يجنب الشعب العراقى مخاطر توجيه ضربة عسكرية لما لها من تداعيات جسيمة على العراق والدول المجاورة والمنطقة والعالم ككل .

٢ - كذلك أعلنت مصر رفضها لأى محاولة لتقسيم العراق . وأكدت أهمية صيانة وحدة أراضى العراق وسلامته الإقليمية .

٣ - أكدت مصر على أنه ليس من حق أى طرف خارجى تغيير الأنظمة الداخلية للحكم فهو حق أصيل للشعوب . انطلاقاً من الإيمان بمبادئ القانون الدولى التى تقضى بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

٤ - أكدت مصر أيضاً اقتراح الرئيس مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . وضرورة عدم إتباع معايير مزدوجة . وأن مطالبة العراق بنزع أسلحة الدمار الشامل ينبغى أن ترتبط بدعوة إسرائيل لذلك.

كذلك نجد أنه من الممكن أن توفر الأوضاع الحالية فى العراق الفرصة لمصر لإيجاد مدخل لها للمشاركة فى صنع العراق الجديد . فالشرعية العربية خاصة الدعم المصرى ، سوف يكون مكسبا مهما تسعى أى حكومة عراقية مقبلة للفوز به ، وبينما يجب على مصر أن تراقب بدقة نوعية الحكومة العراقية المقبلة ، فإنها لا يجب أن تتردد فى المساهمة فى إضفاء الشرعية على حكومة عراقية لها قاعدة تمثيل واضحة بين العراقيين .

بالإضافة إلى ذلك فإنه من المهم استمرار الحوار المصرى مع القوى السياسية المختلفة فى العراق بهدف مساعدة الشعب العراقى فى أن يحكم نفسه بنفسه ، ولتحقيق سيطرته الكاملة على موارده ومقدراته ، وضمان انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه ، واحترام سيادته وسلامته واستقلاله ، كذلك فمن الممكن أن تتقدم مصر خلال المرحلة القادمة خطوات أكبر من خلال الحكومة والقطاع الخاص بصورة تعزز دورها وتمهد لوجود أكبر فى مشروعات الإعمار وإعادة البناء فى العراق ، هذا كله يمثل زيادة القدرة المصرية لمواجهة مخاطر الأمن القومى فى إطار طبيعة التفاعلية المستمرة للأوضاع الحالية .

٤ - تأثيرات عامل الشفافية فى إطار بيئة الأمن القومى المصرى :

ونعنى هنا بعامل الشفافية أو الانكشافية لبيئة الأمن القومى المصرى هى قدرة بيئة الأمن القومى المصرى على تحقيق عنصر الانكشافية أى تحقيق درجة من الرؤية المتكاملة لعناصر بيئة الأمن القومى الداخلية والخارجية لتحقيق الاتصال بينهما وذلك من أجل تحقيق الدرجة المرغوبة من الاستقرار .

والجدير بالذكر هنا أن لعامل التكنولوجيا والتطور التقنى الحالى أثر كبير فى تحقيق هذا العامل وتحديد معامل الشفافية داخل بيئة Global & Local لبيئة الأمن القومى المصرى - فأصبحت الدول لديها قدرات للتعرف على قدرات الدول الأخرى والتأثير فى المتغيرات التى يمكن أن تكون ذات صلة بها . فالتكنولوجيا فى مجال الاتصال والأقمار الصناعية والنقل اللاسلكى كذلك فى المجال العسكرى وفى تطور الآلة العسكرية وفى مجال تطور الأسلحة النووية كان له أثر كبير فى تحديد عامل الشفافية .

وفى هذا الإطار نجد أن قضية المصلحة القومية العليا لمصر ودورها فى تحقيق الاستقرار والتنمية تمثل جزء من تحقيق عامل الشفافية على المستوى الداخلى من خلال تحقيق عامل المكاشفة للحقائق والأوضاع الداخلية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة . وإعادة بناء البنية الأساسية والسير خطوات واسعة نحو تحقيق نهضة شاملة . كذلك تحقيق عامل الشفافية فى عملية صنع سياسة خارجية تكون مرتكزاً وانعكاساً للداخل ومتوافقة مع القدرات والأوضاع الداخلية ونجد أن مصر تحاول أن تبتعد عن الزج بنفسها فى نزاعات أو حروب أو مشاكل سياسية قد تجرها إلى تكلفة تؤثر سلباً على استقرارها أو نشوب نزاعات من أى نوع قد تجر الدولة تلقائياً إلى تركيز جهودها فى هذا الاتجاه على حساب بناء المجتمع . وقد يؤدى غياب عامل الشفافية على هذا النحو إلى تفجر أحداث عنف داخلية لعدم إدراك الأفراد فى الداخل للأوضاع ودوافع المواقف الخارجية مما يمثل مخاطر لبيئة الأمن القومى الداخلية.

ويظهر دور عامل الشفافية لبيئة الأمن القومى المصرى داخل البيئة الإقليمية من خلال أهمية تحقيق مفهوم الشفافية أو الانكشافية لنزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط سواء الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية دون استثناء لكافة دول المنطقة وذلك من منطلق أن هذا الوضع يحقق استقرار لأوضاع الأمن القومى الإقليمى مما يعنى تعزيز الاستقرار للأمن القومى المصرى . وعلى المستوى الداخلى أيضاً يرتبط عامل الشفافية بدوره فى نقل الأحداث والمعلومات اللازمة لتحقيق أكبر قدر من الانكشافية لاتخاذ القرارات الداخلية والحاجة لضمان مشاركة الجميع بها أكثر فى تحقيق الاستقرار فى الأمن القومى المصرى .

ولعلنا نجد فى هذا الإطار توافقا مع عامل الشفافية لمخاطر بيئة Global & Local للأمن القومى مبادرة الرئيس مبارك لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وأهمية الدخول فى حوار مع الولايات المتحدة حول هذه المبادرة وآليات تنفيذها خصوصا مع عدم مصداقية ما كان متصوراً من امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ، لتهديدها العديد من القوى داخل المنطقة ، وتمشيا مع المبادرة الليبية بنزع أسلحة الدمار الشامل .

كذلك نجد هنا عامل الشفافية المطلوب فى التعامل مع قضية الإرهاب ورفض ثقافة التطرف فى أى شكل كان ومن أى مصدر أو انطلاقا من أى مكان . والمتمثلة فى الحاجة الملحة لمؤتمر دولى لمواجهة الإرهاب واتفاقية دولية يوقع عليها كافة الدول لمواجهة الإرهاب ومعاقبة الدول التى تساند وتدعم الإرهاب ، فأهمية عامل الشفافية هنا يساعد على إدراك الدول لمخاطر الإرهاب كقضية تهدد الأمن والاستقرار فى جميع أنحاء العالم ، كل ذلك يتطلب استمرار الحوار والاتصالات مع الولايات المتحدة بهدف الوصول إلى تفاهم مشترك حول الجذور الحقيقية للإرهاب . وأنسب السبل للتخلص منها . والعمل على التوصل إلى تسوية عادلة للمشاكل الإقليمية والتى تؤدى استمرارها إلى تغذية مشاعر التوتر وخلق بيئة تكون مصدراً للعنف .

خاتمـة :

فى هذا السياق نجد أن الموضوع يمثل إشكالية مع تعدد المصالح القومية للدول بما قد يتعارض مع مفاهيم الأمن القومى إلا أن هناك مجموعة من الأسس والمعايير يجب أن يتمتع بها الأمن القومى الذى يحقق الأهداف والمصالح القومية دون تضارب أو اعتراض قائمة على الاعتدال ، فضلاً عن دراسة العوامل التى قد تؤثر على الأمن القومى سواء فى الدائرة المحيطة أو الإقليمية أو الدولية والإمكانيات والقدرات والأهداف والمصالح القومية التى تتغير بتغير الظروف .

المراجع :

المراجع العربية :

- د. جهاد عودة ، النظام الدولى : **نظريات واشكاليات** ، دار الهدى ، ٢٠٠٤ ، وأيضاً ، **عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية** ، دار الهدى ، ٢٠٠٤ .
- د. أحمد فؤاد رسلان ، **الأمن القومى المصرى «للمجتمع المصرى المعاصر»** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- لواء أحمد عبد الحليم ، **تحديات الأمن القومى المصرى فى التسعينيات** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ١٠٠ ، إبريل ١٩٩٠ .
- جوزيف س.ناى، الأمن ، **المنازعات الدولية «مقدمة للنظرية والتاريخ»** ترجمة د/ أحمد أمين الجمل ومجدى كامل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ .
- عبد الخالق فاروق ، **اختراق الأمن الوطنى المصرى «رؤية سسيلوجية»** ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٢ .
- عبد المنعم المشاط ، **الأمن القومى العربى شؤون الأوسط** ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، العدد (٣٦) ، ديسمبر ١٩٩٤ .
- د/ محمد على حوات ، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومى العربى** ، مكتبة مدبولى ، ط ١ ، ٢٠٠٢ .
- د/ مصطفى كامل محمد ، التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ودور مصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ .
- لواء / نبيل إبراهيم أحمد ، **صناعة السلاح فى مصر وتحديات التسعينيات** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ١٠٠ ، إبريل ١٩٩٠ .
- د. جهاد عودة : تحديات صناعة السياسة الخارجية فى القرن الحادى والعشرين ، دار المريخ المصرية ، ٢٠٠٤ .

المراجع الاجنبية :

* Birth. Hansem, **Uniplarity and The Middle east**, birth hansem. 2000 .

* Chadwick F. Alger, Perceiving, analyzing and copint with the localglobal nexus, **International Social Science Journal**, Vol XL, No. 3, 1988 .

* Clire Jons and Caroline Kennedy Pipe (editors), **international security global age**. Frank cass & co.ltd, 2000 .

* K. J. holsti, **international politics (a framework; for analysis)**, prentice. Hall, inc., 1995.

* Mats Friberg and Björn Hettne, Local mobilization and world system politcs, **International Social Science Journal**, Vol XL, No. 3, 1988 .

* Noam Chomsky, **World Orders (Old and New)**, The American University in cairo press, 1944 .

* Robert O. Keohane and Helen V. Milner, **Internationalization and Domestic Politics**, Cambridge university press, 1996 .

رقم الإيداع : ٢٢٠٨٣/٢٠٠٤
ISBN : 977-281-262-2
مطابع الدار الهندسية
تليفون/فاكس : ٥٤٠٢٥٩٨ (٢٠٢)